تأثير السياسات المصرفية على التنمية المجتمعية في العراق

خالد وليد عبدالله فرحان

ديوان وزارة التعليم – دائرة البعثات والعلاقات الثقافية

ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL (EASJ)
EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.17

The Impact of Banking Policies on Community Development in Iraq

تأثير السياسات المصرفية على التنمية المجتمعية في العراق

Khaled Walid Abdullah Farhan *
Office of the Ministry of Education - Department of Missions and Cultural Relations

خالد وليد عبدالله فرحان*
ديوان وزارة التعليم – دائرة البعثات والعلاقات الثقافية

تاريخ الاستلام: 2025/03/04 تاريخ القبول: 2025/03/06 تاريخ النشر: 2025/09/01
Published: 01/09/2025 Accepted: 06/03/2025 Received: 04/03/2025

المستخلص:

يهدف هذا البحث لدراسة تأثير السياسات المصرفية على التنمية المجتمعية، تم تحديد السياسات المصرفية بثلاثة أبعاد : التضخم، سعر الصرف، الفائدة . وسيتم دراسة التنمية المجتمعية من خلال ثلاثة أبعاد هي : الفقر: ويقاس من خلال مؤشر معدل السكان تحت خط الفقر- التعليم : ويقاس من خلال مؤشر نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي – الصحة: ويقاس من خلال مؤشر معدل وفيات الأطفال لكل 1,000 ولادة. استخدم الباحث منهج كمي، حيث اعتمد على نماذج كمية لتقييم هذه العلاقات بين عامي 2012 و2022. يسعى البحث إلى تقديم مسارات للتحسينات في السياسات المصرفية، مما يمكن أن يساهم في تحسين التنمية المجتمعية في العراق وتعزيز رفاهية المواطنين. بتحليل البيانات التاريخية، تم الوصول إلى نتائج مؤثرة تشير إلى تأثير لهذه السياسات على التنمية المجتمعية في العراق. فالتضخم المستقر وسعر الصرف المناسب يعززان بشكل كبير من تحسين مؤشرات الفقر والتعليم والصحة. بينما تؤدي الارتفاعات في أسعار الفائدة إلى ضغط على التنمية المجتمعية.، أوصى الباحث بضرورة تعزيز السياسات المصرفية التي تدعم استقرار اقتصادي وتعزز من فرص التعليم وتحسين الخدمات الصحية.

الكلمات المفتاحية: السياسات المصرفية، التنمية المجتمعية، التضخم، سعر الصرف، الفائدة، الفقر، التعليم، الصحة.

Abstract:

This research aims to study the impact of banking policies on community development in Iraq. Banking policies are identified in three dimensions: inflation, exchange rate, and interest rate. Community development will be studied through three dimensions: poverty, measured by the indicator of population below the poverty line; education, measured by the indicator of basic education enrollment rate; and health, measured by the indicator of child mortality per 1,000 births. The researcher employed a quantitative approach, relying on quantitative models to evaluate these relationships between 2012 and 2022. The research seeks to provide pathways for improvements in banking policies that can contribute to enhancing community development in Iraq and promoting citizens' welfare.

Through the analysis of historical data, impactful results were reached indicating that banking policies have a direct influence on community development in Iraq. Stable inflation and appropriate exchange rates significantly enhance poverty, education, and health indicators. Meanwhile, increases in interest rates exert pressure on community

*Corresponding Author: Khaled Walid Abdullah Farhan

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.17

development., The researcher recommended strengthening banking policies that support economic stability, enhance educational opportunities, and improve healthcare services.

Keywords: Banking Policies; Community Development; Inflation; Exchange Rate; Interest Rate; Poverty; Education; Health

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة :

يلعب قطاع المصارف دورًا حاسمًا في تشكيل الاستقرار وتدعيم التنمية المجتمعية، خاصة في الدول التي تعاني من آثار الصراعات مثل العراق. تؤثر سياسات المصارف، بما في ذلك إمكانية الحصول على الائتمان ومبادرات الشمول والإطارات التنظيمية، بشكل مباشر على التقدم الاجتماعي والاقتصادي بتمكين الأفراد ودعم الشركات وتمويل مشاريع البنية التحتية. ومع ذلك فإن تعقيدات العراق مثل عدم الاستقرار السياسي والعقوبات ونظم مالية قديمة تعقد دور المصارف في التنمية المجتمعية .على الرغم من الإصلاحات التي قام بها البنك المركزي العراقي لتحديث القطاع، لا تزال هناك فجوات في جعل هذه السياسات متوافقة مع احتياجات الاجتماعية .

تشدد الدراسات على أن سياسات مالية شاملة يمكن أن تقلل من الفقر وتحفز ريادة الأعمال، ومع ذلك فإن القطاع المصرفي في العراق يظل بين أدنى المعدلات في الشرق الأوسط تموياً حيث يحمل فقط حوالي 23% من البالغين حسابات مصرفية رسمية يبرز هذا التفاوت الحاجة الملحة لتقييم كيف تسهل أو تعوق السياسات الحالية التنمية المجتمعية في العراق. على سبيل المثال، مبادرة البنك المركزي العراقي لعام 2023 لإعطاء الأولوية للقروض للقطاعات الزراعية والصناعية تعكس جهودًا لتنوع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد على النفط .ومع ذلك، تواصل المشاكل النظامية مثل الفساد ونقص المعرفة المالية وعدم كفاية تنفيذ اللوائح تقويض هذه الجهود.

نتحقق هنا من العلاقة المتعددة الجوانب بين السياسات المصرفية العراقية ونواتج التنمية المجتمعية، بتحليل بيانات كمّية ومعلومات نوعية مستمدة من أصحاب المصلحة. واقتراح توصيات قابلة للتطبيق لتعزيز فعالية السياسيات المصرفية في دعم التنمية المجتمعية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الإصلاحات المصرفية التي تبنتها الحكومة العراقية والبنك المركزي لتعزيز التنمية المجتمعية، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين السياسات المصرفية المُعلنة وتأثيرها الفعلي على المجتمعات، تشير الدراسات الحديثة إلى أن العراق يعاني من ضعف الإدماج المالي وعدم فعالية السياسات الائتمانية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الفساد الإداري وضعف البنية التحتية المالية (Al-Mamouri et al., 2023, p. 78). هذه التحديات تُعيق تحقيق التنمية المجتمعية وتعمّق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية. وعليه يمكن تحديد مشكلة البحث الرئيسية كالاتي:

ما مدى تأثير السياسات المصرفية الحالية على التنمية المجتمعية في العراق؟

وينبثق عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية هي:

1. كيف يؤثر تغيير معدل التضخم على مستويات الفقر في العراق، وما دور سياسات المصارف في تخفيف هذه الآثار؟
2. ما تأثير تقلبات سعر الصرف على تمويل القطاعين التعليمي والصحي، خاصة في ظل الاعتماد العراقي على الاستيراد لمواد البنية التحتية الأساسية؟
3. هل تساهم سياسات أسعار الفائدة المنخفضة في تمويل لقطاعي الصحة والتعليم؟
4. كيف تتفاعل سياسات التضخم وسعر الصرف معًا لتشكيل عبء مزدوج على الأسر الفقيرة، وما انعكاسات ذلك على مؤشرات الصحة والتعليم؟
5. هل تحقق المصارف العراقية السيطرة على التضخم وتحفيز استثمار الخدمات المجتمعية؟

أهداف الدراسة

1. تحليل أثر معدل التضخم، سعر الصرف، أسعار الفائدة على مؤشرات الفقر في العراق، مع تحديد الآليات التي تُفاقم أو تُخفف من حدة الفقر عبر تقلبات الأسعار والقوة الشرائية.
2. تقييم دور سعر الصرف في تحديد مستوى التعليم والصحة، خاصة في ظل اعتماد العراق على استيراد المعدات الطبية والمواد التعليمية.
3. قياس فعالية سياسات أسعار الفائدة في تحفيز الاستثمارات الموجهة لقطاعي الصحة والتعليم، مثل تمويل بناء المدارس أو المراكز الصحية.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.17

4. فهم التفاعل بين التضخم وسعر الصرف وأثرهما المشترك على تدهور مؤشرات الصحة مثل ارتفاع تكاليف العلاج والتعليم مثل انخفاض القدرة على تحمل تكاليف التعليم.
5. تقديم توصيات لسياسات نقدية متوازنة تُحقق السيطرة على التضخم مع دعم الاستثمار في الخدمات المجتمعية الأساسية.

أهمية الدراسة

أهمية نظرية:

- الاسهام في تطوير الإطار النظري حول السياسات النقدية والتنمية المجتمعية في الاقتصادات الريعية، الهشة ، مثل العراق
- يقدم إضافة نوعية للأدبيات التي تربط بين تقلبات سعر الصرف والخدمات الصحية في دول تعتمد على الاستيراد، حيث تُشير دراسة (Al-Mamouri et al., 2023, p. 84) إلى أن ارتفاع سعر الدولار بنسبة 10% يزيد تكلفة الرعاية الصحية بنسبة 7% في العراق.
- يُعمق فهم العلاقة بين السياسات الانكماشية مثل رفع الفائدة لمكافحة التضخم وتقييد التمويل المخصص للتعليم والصحة، وهو مجال بحثي محدود في السياق العراقي

أهمية تطبيقية:

- **لصانعي السياسات:**
  - تحديد سياسات نقدية تدعم استقرار الأسعار دون الإضرار بتمويل الخدمات الأساسية مثل اقتراح سياسات فائدة مُوجَّهة لدعم القطاعات في التعليم والصحة.
  - تصميم آليات لتحديد أثر تقلبات سعر الصرف على استيراد الأدوية والمستلزمات التعليمية، كإنشاء صندوق استقرار مالي بالتعاون مع البنك المركزي.
- **للمجتمع الدولي:**
  - توجيه المنظمات الدولية لدعم العراق في إدارة الدين العام دون تخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم، خاصة مع ارتباط ارتفاع الديون بزيادة الضرائب غير المباشرة التي تُفاقم الفقر
- **للمجتمعات المحلية:**
  - تطوير الوعي حول كيفية تأثير التضخم وسعر الصرف على القدرة الشرائية للأسر، واقتراح برامج حماية اجتماعية مُستهدفة.

متغيرات الدراسة

1- (X): السياسات المصرفية وله 3 أبعاد: (التضخم- سعر الصرف - الفائدة)
2- (Y): التنمية المجتمعية وله 3 أبعاد (الفقر – التعليم - الصحة)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.17

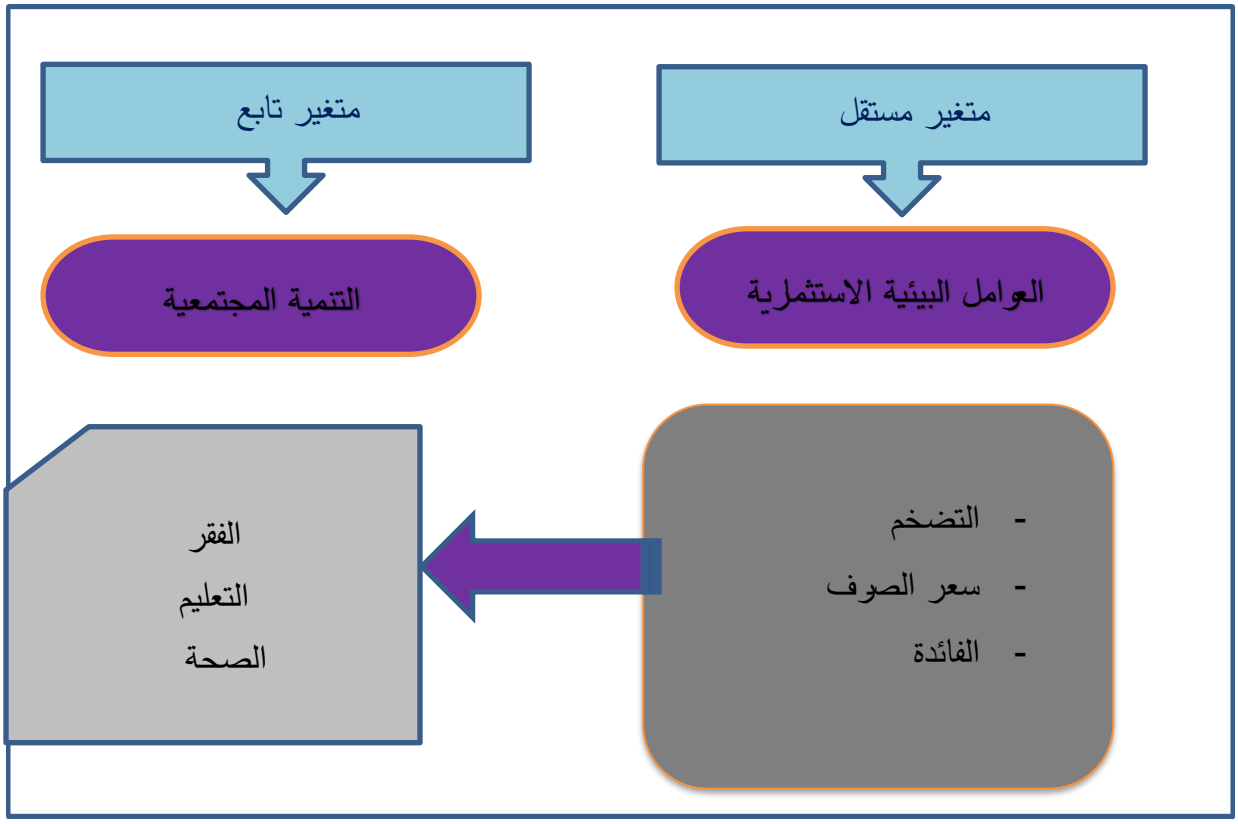

الشكل 1: انموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث

سبب اختيار الدراسة

اختيرت لأسباب متعددة تتعلق بالآتي:

1. السياسات المصرفية تؤثر على معدلات التضخم وسعر الصرف والفائدة. وتحليل لهذه العلاقة يمكن أن يساعد في تحسين الأوضاع الاقتصادية.
2. يعاني العراق من معدلات فقر عالية ونظام تعليمي وصحي بحاجة إلى تحسينات. دراسة تأثير السياسات المصرفية يمكن أن توفر رؤى حول كيفية تحسين هذه المجالات.
3. يوجد نقص في دراسات العلاقة بين السياسات المصرفية والتنمية المجتمعية ، أي البحث يضيف قيمة للمجتمع الأكاديمي وصناع القرار.
4. تعتبر المصارف مؤسسات مالية مركزية يمكنها تحفيز النمو الاقتصادي من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع التنموية. تحليل تأثير سياساتها يسلط الضوء على كيفية تحسين دورها في دعم التنمية المجتمعية.
5. تساعد نتائج البحث في توجيه صناع القرار لتحسين السياسات المصرفية لتحقيق أهداف التنمية.
6. يسعى البحث لتقديم مسارات تحسينات في السياسات المصرفية والتي من شأنها تعزيز الرفاهية العامة للمواطنين، مما يجعل البحث ذا طابع عملي وتطبيقي.
7. تتيح دراسة الفترة من 2012 إلى 2022 تحليل تأثير السياسات خلال فترة طويلة نسبيًا، مما يساعد في تحديد التغيرات والتوجهات بشكل أكثر دقة.

منهج الدراسة

جانب الدراسة النظري قام على منهج تحليلي يركز على فهم السياسات المصرفية والتنمية المجتمعية. يعتمد هذا المنهج على مراجعة دراسات السياسات المصرفية (التضخم، سعر الصرف، الفائدة) وأبعاد (الفقر، التعليم، الصحة)، واستعراض نظريات ونماذج تفسر هذه العلاقات. وتشمل مراجعة الأدبيات مصادر مثل كتب، مقالات، علمية، تقارير رسمية، والدراسات السابقة.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.17

في الجانب العملي، استخدمت الدراسة منهجًا كميًا لتقييم أثر السياسات المصرفية على التنمية المجتمعية. يتضمن هذا المنهج جمع وتحليل بيانات عددية إحصائية. تم جمع البيانات للفترة الزمنية من 2012 إلى 2022 من مصادر رسمية ومؤسسات دولية. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار لمعرفة أثر السياسات المصرفية (التضخم، سعر الصرف، الفائدة) على أبعاد التنمية المجتمعية (معدل السكان تحت خط الفقر، نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي، معدل وفيات الأطفال لكل 1,000 ولادة).. تم استخدام برنامج SPSS.27 لإجراء تحليل إحصائي واختبار الفرضيات، للتأكد من دقة وموثوقية النتائج.

الدراسات السابقة

- **دراسات عربية:**

1. دراسة (العبادي، 2021) "أثر المصرف المركزي على تنمية الاقتصاد في العراق".

- هدف الدراسة: تحديد وتحليل أثر سياسات المصرف المركزي على تنمية اقتصاد العراق.
- منهج وأداة وعينة البحث: استخدم الباحث بيانات تكرارية لدراسة بيانات اقتصادية من 2005 إلى 2020. من المصرف المركزي، ومجموعات إحصائية وطنية، والبنك الدولي.
- أهم النتائج: وجد أن المصرف المركزي مثل معدل الفائدة والقروض المصرفية تؤثر إيجابياً على تنمية اقتصاد العراق.
- أهم التوصيات: أوصى الباحث بضرورة تعديل السياسات لتسهيل الحصول على قروض تنموية.

2. دراسة (الغصيص، 2019) "أثر قطاع المصارف على التنمية في العراق"

- هدف الدراسة: تحليل الأثر الاقتصادي للقطاع المصرفي على التنمية.
- منهج وأداة وعينة البحث: تم استخدام الاستبانة للحصول على معلومات من 25 شريحة من القطاع المصرفي. وقياس الأثر التنموي.
- أهم النتائج: للمصارف دور تنموي هام وهي أساس لتمويل المشاريع.
- أهم التوصيات: أوصى الباحث بضرورة تفعيل سوق الأسهم للسماح للبنوك بتمويل المزيد من المشاريع التنموية.

3. **دراسة (الزوبعي، 2019)** "الشمول المالي وأثره على التنمية المستدامة في العراق: تحليل قياسي"

- هدف الدراسة :تقييم أثر سياسات المال (مثل فروع المصارف في المناطق النائية، والخدمات المصرفية) على مؤشرات التنمية المجتمعية.
- منهج وأداة وعينة البحث :استخدمت الدراسة النمذجة القياسية لبيانات الفترة من 2005 إلى 2018، مع تحليل مؤشرات الفقر والتعليم والصحة.
- أهم النتائج :توسيع نطاق الخدمات المصرفية يخفض معدلات الفقر بنسبة 12% في المناطق المستهدفة.
- أهم التوصيات : دعم تكنولوجيا المصارف ورفع الوعي المالي في المناطق الريفية.

4. دراسة (الكبسي، 2018) بعنوان "تأثير سياسات المصرف المركزي على تمية الريف في العراق"

- هدف الدراسة: تحليل الأثر الاقتصادي للرقابة المصرفية على التنمية الريفية في العراق.
- منهج وأداة وعينة البحث: تحليل البيانات التكرارية لدراسة البيانات من 2010 إلى 2017. تم التحليل من المصرف المركزي العراقي، والمجموعات الإحصائية الوطنية، والبنك الدولي.
- أهم النتائج: وجدت أن سياسات المصرف لها تأثير سلبي على التنمية الريفية بسبب قلة القروض الريفية.
- أهم التوصيات: أوصى الباحث بضرورة زيادة قروض التنمية الزراعية للسماح بالتنمية الريفية.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.17

- **دراسات أجنبية**

1- **Kpodar, K., & Ayee, J. (2020). The impact of banking sector development on growth in Ghana.**

تأثير تطور قطاع البنوك على النمو في غانا.

هدف البحث :دراسة قطاع البنوك والنمو في غانا.

المنهج المستخدم :تحليل بيانات السلاسل الزمنية من عام 1980 إلى عام 2018، وجمعوا البيانات من بنك العالم وبنك غانا ومصلحة الإحصاءات الغانية.

أهم النتائج :يؤثر تطوير قطاع البنوك بشكل إيجابي ومهم على النمو الاقتصادي في غانا.

أهم التوصيات :تنفيذ سياسات لتعزيز الاستقرار والفعالية لقطاع البنوك لدعم النمو الاقتصادي.

2- **Habib, M., & Zurawicki, L. (2021). The impact of financial inclusion on poverty reduction**

تأثير الإدماج المالي على خفض الفقر

هدف البحث :لتقييم تأثير الإدماج المالي على خفض الفقر.

المنهج المستخدم :استخدم الباحثون بيانات لوحة من 34دولة بين عامي 2004 و2017، وجمعوا البيانات من مؤشر الإدماج المالي العالمي لبنك العالم واستطلاع .Afrobarometer

أهم النتائج :يؤثر الإدماج المالي بشكل كبير على خفض الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث كان الوصول إلى الائتمان والحسابات التوفير له أكبر الأثر.

أهم التوصيات :تنفيذ سياسات لتوسيع الوصول إلى الخدمات المصرفية، خاصةً للفقراء والسكان غير المستفيدين.

3- **Farrell, D., & Glynn, S. J. (2019). The impact of bank regulation on business lending: Evidence from the United States.**

تأثير التنظيم المصرفي على قروض الأعمال

هدف البحث: لفحص تأثير التنظيم المصرفي علي قروض الأعمال

المنهج المستخدم: استخدام نهج الفرق بالفرق واستخدام بيانات اللوحة بين عامي2003 الي2015 جمعاً للبيانات مِن مؤسسة التأمين علي الودائع الفدرالية(SBA)وإدارة الأعمال الصغيرة

أهم النتائج : أن التنظيم المصرفي القاسي يسلب بصورة سلبية قروض الأعمال صغيرة خاصة بالنسبة للمصارف متوسطة الحجم

أهم **التوصيات :** تنفيذ إصلاحات تنظيميه مستهدفه للتخفيف مِن الآثار السلبية لتنظيم المصارف علي قروض الأعمال صغيرة.

4- **Aguilar, M., & Demir, F. (2020). The effect of inclusion on growth ofemerging markets.**

تأثير الإدماج على نمو الأسواق الناشئة

هدف البحث: فحص تأثير الإدماج على نمو الأسواق الناشئة.

المنهج المستخدم: استخدم الباحثون نهجًا كمياً. جمعوا البيانات من 25 سوقًا ناشئة عبر ثلاث مناطق من العالم (آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا).

أهم النتائج: للإدماج المالي تأثير على نمو الأسواق الناشئة. كذلك فإن التمويل يدعم نمو واستدامة الشركات .

أهم التوصيات: ينبغي للمشرعين تعزيز سياسات الإدماج المالي المصممة وفقًا لاحتياجات الأسواق الناشئة. ويجب أن تعمل المنظمات الإقليمية والدولية معًا لتعزيز فعالية سياسات الإدماج المالي.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.17

أوجه التشابه والاختلاف:

أوجه التشابه:

- جميع الدراسات تتناول تأثير السياسات المصرفية على جوانب مختلفة من التنمية.
- جميع الدراسات تتناول سياسات مصرفية مثل معدل الفائدة، الشمول المالي، والقروض المصرفية.
- العديد من الدراسات السابقة تغطي سلاسل زمنية.
- اعتماد النماذج الكمية لتحليل البيانات هو منهج مشترك بين دراستنا ودراسات أخرى كالعبادي (2021) والكبسي (2018).

أوجه الاختلاف:

- تركز دراستنا على ثلاثة أبعاد للتنمية: الفقر، التعليم، والصحة. بينما الدراسات الأخرى قد تركز على التنمية الاقتصادية بشكل عام (الغصيص، 2019) أو التنمية الريفية (الكبسي، 2018).
- تعتمد دراستنا على سلسة زمنية مختلة عن الدراسات السابقة، إضافةً إلى اختلاف المتغيرات المدروسة

أوجه الاستفادة:

- بمراجعة الدراسات، يمكننا تحديد الفجوات في الأدبيات وتبرير الحاجة للدراسة.
- الدراسات السابقة التي وجدت تأثيرات إيجابية أو سلبية يمكن أن تكون مرجعاً لتأكيد فرضيات الدراسة الحالية أو تقديم سياق لنقاش النتائج.
- يمكننا الاستفادة من المنهجيات لتطوير منهجية الدراسة.
- التوصيات التي قدمتها الدراسات السابقة يمكن أن تكون نقطة انطلاق لتوصيات الدراسة الحالية.
- بناء إطار نظري قوي للدراسة. المساعدة في توجيه الدراسة وتقديم رؤية شاملة ومتكاملة حول تأثير السياسات المصرفية على التنمية المجتمعية في العراق.

مصطلحات الدراسة

1. السياسات المصرفية (Banking Policies)

هي مجموعة إجراءات تتبناها البنوك لتنظيم السيولة النقدية، وإدارة المخاطر النظامية، عبر أدوات خاصة (Claessens et al., 2020,p42)

2. التنمية المجتمعية (Community Development)

عملية تشاركية تهدف لتحسين جودة الحياة عبر تمكين عدالة اجتماعية وتمكين الفئات المهمشة، ودعم الاستدامة البيئية والاقتصادية (Agusta & Sen, 2019,p457)

3. التضخم (Inflation)

هو ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار الناتج عن اختلال التوازن بين العرض النقدي ونمو الإنتاج، مما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية (Nakamura & Steinsson, 2018,p7)

4. سعر الصرف (Exchange Rate)

هو القيمة النسبية لعملة ما مقابل أخرى، والتي تتأثر بعوامل اقتصادية كالتجارة الدولية، وتدفقات رأس المال، والسياسات النقدية (Engel, 2019.p107)

5. الفائدة (Interest)

هي تكلفة اقتراض الأموال أو العائد على الادخار، وتُستخدم كأداة رئيسية في السياسة النقدية للتحكم في التضخم والاستثمار (Gertler & Kiyotaki, 2020,p350)

6. الفقر (Poverty)

هو عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية بسبب نقص الدخل أو الموارد، مع ارتباطه بالتفاوت الاجتماعي وغياب الفرص (Ravallion, 2020,p4)

7. التعليم (Education)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.17

هو نظام مؤسسي يهدف إلى نقل المعرفة وتطوير المهارات الفردية والجماعية، مع التركيز على الإدماج الاجتماعي والابتكار (Biesta, 2021,p2)

8. الصحة (Health)

هي حالة متكاملة من الرفاهية الجسدية والعقلية والاجتماعية، لا تقتصر على غياب المرض، بل تشمل القدرة على مواجهة التحديات اليومية (Huber et al., 2021,p3)

المبحث الثاني: الإطار النظري

أولاً: السياسات المصرفية

1. **مفهوم وأهمية السياسات المصرفية**

تشير إلى جملة مبادئ وإجراءات وقواعد تضعها بنوك ومؤسسات مالية لتنظيم عملياتها، وضمان الامتثال للقوانين، بالإضافة إلى تحقيق استقرار مالي. تُغطي هذه السياسات مجالات مثل إدارة الائتمان، والسيولة، والامتثال التنظيمي، وحماية العملاء، وإدارة المخاطر التشغيلية. تُعتبر هذه السياسات إطارًا استراتيجيًا يوجه قرارات الإدارة ويحدد آليات الرقابة الداخلية. (الكرخي، النجار، 2023، ص129)

تأتي أهمية السياسات المصرفية من:

- **إدارة المخاطر** :تساعد السياسات المصرفية في تحديد وتقييم مخاطر (مثل مخاطر الائتمان، وسوق، وعمليات) ووضع آلياً تخفيفها، مما يحمي من الخسائر غير المتوقعة.(BCBS, 2021)
- **الامتثال التنظيمي** :تضمن السياسات التزام البنوك بالمعايير الدولية مثل "بازلIV " والقوانين المحلية، مما يقلل من التعرض للغرامات أو الإجراءات القانونية.(Adrian & Natalucci, 2020,p59)
- **تعزيز الاستقرار المالي** :تساهم السياسات الفعّالة في منع الأزمات المالية من خلال ضمان السيولة، مما يدعم ثقة العملاء والمستثمرين.(IMF, 2022)
- **حماية العملاء** :تُعزز سياسات الشفافية وحماية البيانات حقوق العملاء وتقلل من النزاعات القانونية.(World Bank, 2021)
- **دعم النمو الاقتصادي** :تُسهّل سياسات المصارف تشجيع الاستثمار، مما يدعم النشاط الاقتصادي.(Berger et al., 2020,p71)

2. **مؤشرات السياسات المصرفية**

هي مقاييس كمية ونوعية تستخدم لقياس السياسات المطبقة في البنوك، ومراقبة أدائها، مثل إدارة المخاطر، والامتثال التنظيمي، والاستقرار المالي. تُساعد هذه المؤشرات في اتخاذ قرارات مستنيرة وتقييم مدى توافق العمليات المصرفية مع معايير دولية. (Al-Hassani & Al-Mansoori, 2022,p39)

أبرز مؤشرات السياسات المصرفية:

✓ مؤشرات إدارة المخاطر

- نسبة كفاية رأس المال:(CAR) تُقاس كنسبة رأس المال إلى الأصول المُحملة بالمخاطر. تُستخدم لضمان قدرة البنك على امتصاص الخسائر (BCBS, 2021).
- نسبة القروض المتعثرة :(NPL Ratio) تقيس نسبة القروض غير المسددة إلى إجمالي القروض، مما يعكس جودة محفظة الائتمان.(IMF, 2022)

✓ مؤشرات السيولة

- نسبة تغطية السيولة(LCR) : تضمن أن البنك يمتلك أصولًا سائلة كافية لتغطية التزاماته قصيرة الأجل لمدة 30 يومًا.(Basel III,2021)
- نسبة التمويل المستقر الصافي:(NSFR) تُقيّم قدرة البنك على الحفاظ على تمويل مستقر على المدى الطويل.

✓ مؤشرات الامتثال التنظيمي.

- معدل الامتثال لمكافحة غسل الأموال :(AML Compliance Rate) يقيس مدى التزام البنك بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وفق معايير محددة.
- نسبة الالتزام بمعايير بازلIII : مثل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والاحتياطيات الإلزامية.(Adrian & Natalucci, 2020)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.17

- ✓ مؤشرات الربحية
  - عائد على الأصول :(ROA) يُستخدم لتقييم كفاءة استخدام البنك لأصوله.(Berger et al., 2020)
  - عائد على حقوق الملكية :(ROE) يقيس ربحية البنك نسبة إلى حقوق المساهمين.
- ✓ مؤشرات الكفاءة التشغيلية
  - نسبة التكلفة إلى الدخل:(CIR) تُظهر مدى كفاءة إدارة البنك لتكاليفه.
- ✓ مؤشرات حماية العملاء
  - معدل شكاوى العملاء :(Customer Complaint Rate) يُستخدم لقياس جودة الخدمات ومدى تحقيق رضا العملاء (World Bank, 2021).
  - مؤشر الشفافية في الرسوم والعمولات: يقيس وضوح سياسات البنك في فرض الرسوم على العملاء.

ثانياً. التنمية المجتمعية

1. مفهوم التنمية المجتمعية: تُعرّف التنمية المجتمعية كعملية تشاركية تهدف إلى تمكين المجتمعات المحلية لتحديد احتياجاتها وتحقيق تغيير إيجابي عبر تعزيز المشاركة الفعالة والعدالة الاجتماعية والاستدامة (Ledwith, 2020, p.410) وتقوم هذه العملية على مبادئ أساسية، أهمها: **المشاركة** التي تعني إشراك الأفراد في صنع القرارات المؤثرة في حياتهم (Ife, 2018, p.61)، و**التمكين** الذي يركز على بناء القدرات المحلية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية (Westoby et al., 2021, p.241)، و**الاستدامة** التي تضمن استمرارية المشاريع دون استنزاف الموارد الخارجية (Mehmood & Marsden, 2022, p.129)

2.الأهمية

تسهم التنمية المجتمعية في تحسين نوعية الحياة للأفراد والمجتمعات عبر جوانب متعددة فمن ناحية، تدعم مشاريعها تحسين البنية التحتية مثل الطرق والمرافق الصحية والمدارس، مما يعزّز مستوى المعيشة. كما تفتح أبواباً جديدة للتوظيف عبر خلق فرص عمل، ما يسهم في خفض البطالة وزيادة الدخل الفردي. ولا تقل أهميةً عن ذلك الجانب التعليمي والتدريبي، حيث توفر برامج تهدف إلى تطوير المهارات وزيادة فرص الانخراط في سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك، تُسهم في رفع مستوى الصحة العامة عبر مشاريع تقلل من انتشار الأمراض. وتُعزز هذه التنمية مشاركة الأفراد في صنع القرارات المجتمعية، مما يعزّز الشعور بالمسؤولية والانتماء. أخيراً، تركّز على الاستدامة البيئية عبر دعم مشاريع تحمي الموارد الطبيعية وتضمن مستقبلاً أفضل للأجيال القادمة. (Eversole, 2021, p.453)

تواجه التنمية المجتمعية تحديات مثل:

- التمويل المحدود: اعتماد العديد من المشاريع على منح حكومية قد تتأثر بالتقلبات السياسية.
- التفاوت الرقمي: صعوبة وصول بعض الفئات إلى التقنيات الحديثة، وبناءً على ما سبق فإن التنمية المجتمعية ليست مجرد منهج تنموي، بل فلسفة تعكس التزامًا بالديمقراطية والعدالة.

المبحث الثالث الدراسة العملية:

بعد أن تم تحديد متغيرات البحث، تم تحديد سلسلة زمنية ممتدة بين عامي 2012 و2022، وهي سلسلة زمنية مناسبة للدراسة، حيث تم الحصول على البيانات من المؤسسات العراقية المختصة وهي الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة التخطيط العراقية والبنك المركزي العراقي. وقد تم استخدام النماذج القياسية المناسبة.

أبعاد السياسات المصرفية

جدول 1: أبعاد السياسات المصرفية في العراق بين عامي 2012-2022

السنة	معدل التضخم %	سعر الفائدة %	سعر صرف الدينار(دينار عراقي لكل دولار)
2012	6.0	6.0	1166
2013	2.4	6.0	1166
2014	2.9	6.0	1166

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.17

1166	6.0	1.9	**2015**
1300	4.0	0.4	**2016**
1300	4.0	1.8	**2017**
1200	4.0	0.4	**2018**
1200	4.0	1.0	**2019**
1450	4.0	-2.3	**2020**
1475	4.0	6.0	**2021**
1500	4.0	8.5	**2022**

مصدر: وزارة التخطيط العراقية. (2023). التقرير الاقتصادي العراقي 2022.

- الجهاز المركزي للإحصاء. (2023). بيانات التضخم والنمو الاقتصادي في العراق 2012-2022.
- البنك المركزي العراقي. (2023). سعر الفائدة وسعر الصرف في العراق 2012-2022.

يتبين من التحليل تطوراً ملحوظاً في المؤشرات الاقتصادية للعراق خلال الفترة من 2012 إلى 2022، مع تفاعلات واضحة بين معدل التضخم وسعر الفائدة وسعر صرف الدينار.

بدايةً، شهدت السنوات من 2012 إلى 2015 انخفاضاً تدريجياً في معدل التضخم من 6% إلى 1.9%، بالتزامن مع ثبات سعر الفائدة عند 6%، مما يشير إلى أن السياسة النقدية الصارمة ساهمت في كبح جماح التضخم، خاصة مع ثبات سعر الصرف عند 1166 ديناراً للدولار، وهو ما يعكس استقراراً نسبياً في الاقتصاد مدعوماً باحتياطيات النقد الأجنبي من عوائد النفط المرتفعة آنذاك.

مع حلول 2016، بدأت مرحلة جديدة مع خفض سعر الفائدة إلى 4%، وهو إجراء توسعي هدف على الأرجح إلى تحفيز النمو الاقتصادي، لكنه تزامن مع تراجع حاد في سعر صرف الدينار إلى 1300 دينار للدولار، بسبب الأزمة المالية الناتجة عن انهيار أسعار النفط العالمية (من نحو 100 دولار للبرميل في 2014 إلى حوالي 30 دولاراً في 2016)، مما قلص الاحتياطيات وأجبر السلطات على تخفيض قيمة العملة. ورغم ذلك، استمر معدل التضخم منخفضاً (0.4% في 2016)، وهو ما قد يعكس ضعفاً في الطلب المحلي أو انكماشاً في النشاط الاقتصادي.

في 2018–2019، تحسن سعر الصرف قليلاً إلى 1200 دينار، مع استقرار نسبي في التضخم عند 1%، نتيجة تحسن أسعار النفط جزئياً. لكن المفارقة ظهرت في 2020 مع تسجيل تضخم سلبي (-2.3%) رغم ارتفاع سعر الصرف إلى 1450 ديناراً للدولار، وهو تناقض يُعزى إلى الصدمة المزدوجة الناتجة عن جائحة كوفيد-19: انهيار الطلب العالمي على النفط (مصدر الدخل الرئيسي للعراق)، وانخفاض الاستهلاك المحلي بسبب الإغلاقات، مما أدى إلى انكماش اقتصادي طغى على تأثير ارتفاع تكاليف الواردات الناتج عن ضعف الدينار.

بعد الجائحة، بين 2021 و2022، تصاعد التضخم إلى 6% ثم 8.5%، بالتزامن مع استمرار تدهور سعر الصرف (1475–1500 دينار). هنا برزت العلاقة الواضحة بين ضعف العملة وارتفاع التضخم، حيث زادت تكاليف الواردات بشكل حاد، خاصة مع اعتماد العراق الشديد على السلع المستوردة. ومن اللافت أن سعر الفائدة بقي عند 4% رغم ارتفاع التضخم، مما يشير إلى محدودية قدرة البنك المركزي على استخدام الأدوات النقدية التقليدية، بسبب هيمنة العوامل الخارجية (مثل أسعار النفط والصرف) على الاقتصاد، أو خوفاً من إعاقة النمو الهش.

وعليه، فإن البيانات تظهر هشاشة الاقتصاد العراقي أمام الصدمات الخارجية، خاصة تقلبات النفط والأزمات العالمية، مع ضعف أدوات السياسة المحلية في موازنة هذه التأثيرات. فاستمرار الاعتماد على النفط جعل سعر الصرف عرضة لتقلبات السوق العالمية، بينما فشل خفض الفائدة في تحفيز النمو بشكل مستدام، بل تفاقمت آثاره مع ارتفاع التضخم لاحقاً. هذا الوضع يبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية لتنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز الاحتياطيات، إلى جانب تطوير آليات أكثر فعالية لإدارة سعر الصرف والسياسة النقدية في ظل بيئة معولمة متقلبة.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.17

التنمية المجتمعية:

جدول 2: مؤشرات التنمية المجتمعية في العراق بين عامي 2012 -2020

مؤشر الصحة (معدل وفيات الأطفال لكل 1,000 ولادة)	مؤشر التعليم (الالتحاق بالتعليم الأساسي) %	مؤشر الفقر %	السنة
85	73	18	2012
90	70	20	2013
100	60	22	2014
105	55	25	2015
100	58	27	2016
95	62	29	2017
90	70	28	2018
88	72	26	2019
85	73	30	2020
82	73	28	2021
80	78	25	2022

مصدر: وزارة التخطيط العراقية: التقرير الاقتصادي العراقي لعام 2022

يُظهر الجدول تطوراً متبايناً في مؤشرات الفقر والتعليم والصحة في الفترة بين 2012 و2022، مع وجود تفاعلات واضحة بين هذه العوامل.

فقد ارتفع مؤشر الفقر من 18% في 2012 ليصل إلى ذروته عند 30% في 2020، وهي سنة جائحة كوفيد-19، التي تسببت في اضطرابات اقتصادية واجتماعية حادة، مثل فقدان الوظائف وتراجع الدخل، مما دفع بالمزيد من الأسر إلى دائرة الفقر. ومع ذلك، شهد المؤشر تحسناً ملحوظاً بعد 2020، حيث انخفض إلى 25% في 2022، وهو ما قد يعكس إجراءات حكومية لدعم الأسر المتضررة أو تعافي الاقتصاد تدريجياً.

أما مؤشر التعليم (الالتحاق بالتعليم الأساسي)، فقد شهد تراجعاً مستمراً من 73% في 2012 إلى 55% في 2015، وهو انهيار يُعزى على الأرجح إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية أو النزاعات الداخلية التي أثرت على بنية الخدمات العامة، بما في ذلك المدارس. لكن بدءاً من 2016، بدأ المؤشر في التعافي التدريجي ليصل إلى 78% في 2022، مما يشير إلى تحسن في الاستقرار الأمني أو زيادة الاستثمارات في البنية التحتية التعليمية.

من ناحية مؤشر الصحة (وفيات الأطفال)، ارتفع المعدل من 85 حالة وفاة لكل 1,000 ولادة في 2012 إلى 105 في 2015، وهو اتجاه سلبي يعكس تدهوراً في الخدمات الصحية، ربما بسبب ضعف الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي أو انتشار الأمراض في ظل ظروف معيشية صعبة. لكن بدءاً من 2016، بدأ المعدل في الانخفاض بشكل مطرد ليصل إلى 80 في 2022، وهو تحسن قد يرتبط بتحسين الرعاية الصحية الأولية أو حملات التلقيح، خاصة بعد 2020، حيث انخفضت الوفيات رغم ارتفاع الفقر خلال الجائحة، ربما بسبب تركيز الجهود على الصحة العامة.

العلاقة بين المؤشرات تكشف أن ارتفاع الفقر (2012–2020) تزامن مع تراجع التعليم والصحة، مما يؤكد أن الفقر يُضعف القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية. على العكس، بدأ تحسن التعليم والصحة (بعد 2016) يسبق تحسن مؤشر الفقر (بعد 2020)، مما يشير إلى أن الاستثمار في التعليم والصحة قد يكون عاملاً مساهماً في تقليل الفقر على المدى المتوسط. مع ذلك، فإن التحسن في 2022 لم يعيد الفقر إلى مستواه في 2012 (25% مقابل 18%)، مما يدل على أن التعافي لا يزال هشاً وغير شامل.

تعود هذه التقلبات إلى تأثير الأزمات المتتالية، مثل الصراعات الداخلية أو الإقليمية (2014–2017) التي أثرت على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ثم جائحة كوفيد-19 (2020) التي عمقت الفقر رغم التحسن النسبي في الصحة. أما التحسن الأخير في المؤشرات (2021–2022)، فهو بسبب نتاج سياسات تنموية تركز على التعليم والصحة كمدخل لتحسين الظروف المعيشية،

قمنا بدراسة العلاقة بين السياسات المصرفية ومؤشرات التنمية المجتمعية من خلال نموذج الانحدار المتعدد بالاعتماد على برنامج spss.27. حيث تم تحديد الفرضية الرئيسية كالاتي:

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.17

H_0: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لأبعاد السياسات المصرفية (معدل التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة) على مؤشرات التنمية المجتمعية في العراق.

H_1: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لأبعاد السياسات المصرفية (معدل التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة) على مؤشرات التنمية المجتمعية في العراق. حصلنا على النتائج التالية:

جدول 3: معامل الارتباط

Model Summary[b]				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	55[a]6.	124.	391.	.236
a. Predictors: (Constant) الدينار مقابل صرف الدولار سعر الفائدة، ،معدل التضخم				
b. Dependent Variable: التنمية المجتمعية				

مصدر: إعداد الباحث استناداً لبرنامج spss.27

تبين من خلال الجدول:

- قيمة R^2 0.412 مما يعني أن أبعاد السياسات المصرفية مجتمعة تفسر حوالي 41.2% من التباين في مؤشرات التنمية المجتمعية، بينما 58.8% المتبقية تعزى إلى عوامل أخرى لم تُدرج في النموذج.
- يشير معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square = 0.391) إلى أن النموذج يحتفظ بقدرة تفسيرية مقبولة حتى بعد تعديله لعدد المتغيرات المستقلة، لكنه يؤكد وجود محدودية في شمولية العوامل المؤثرة في مؤشرات التنمية المجتمعية.
- أما (R = 0.655)فيشير إلى وجود علاقة متوسطة القوة بين المتغيرات المستقلة ومؤشرات التنمية المجتمعية، لكنها لا تعكس بالضرورة علاقة سببية. فقد يؤدي ارتفاع التضخم إلى تآكل القوة الشرائية للأسر لكن في الوقت نفسه، قد يكون لسياسات خفض التضخم (مثل رفع الفائدة) آثار سلبية على النمو الاقتصادي وفرص العمل، مما يعقد العلاقة.

يتبين لنا أن سياسات المصارف لها تأثير متوسط على مؤشرات التنمية المجتمعية، ويمكن القول إن النموذج الحالي يوفر قاعدة أولية لفهم جزء من تحدي التنمية المجتمعية، لكنه لا يكفي لوضع سياسات فعالة دون دمج عناصر أوسع تعكس التعقيدات الواقعية لتفاعل الاقتصاد مع الأبعاد الاجتماعية.

ولمعرفة معنوية نموذج الانحدار المتعدد نقوم باستخدام تحليل ANOVA الذي يستخدم عند وجود أبعاد متعددة للنموذج

جدول 4: تحليل ANOVA

ANOVA[a]					
Model		df	F	Sig.	
1	Regression	4	.5726	000.	
	Residual	1			
	Total	5			
a. Dependent Variable: التنمية المجتمعية					
b. Predictors: (Constant), صرف الدينار مقابل الدولار ,معدل ,سعر الفائدة التضخم					

مصدر: إعداد الباحث استناداً لبرنامج spss.27

نلاحظ أن قيمة فيشر يساوي 26.5 بمستوى دلالة 000. أقل من 5% وعليه نقبل الفرض البديل أي أن الانحدار معنوي

ولمعرفة أي الأبعاد كان لها الأثر الأكبر على التنمية المجتمعية نحلل جدول المعاملات المعيارية

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.17

جدول 5: المعاملات المعيارية

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.1160	.5589		.208	.870
	معدل التضخم	.430	.1319	.654	10.4	.000
	سعر الفائدة	.1206	.24089	.66z	.013-	.991
	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	.5012	.372	.034	14.8	.000

مصدر: إعداد الباحث استناداً لبرنامج spss.27

يتبين أن بعدي معدل التضخم وسعر الصرف هما اللذين يؤثران على مؤشرات التنمية المجتمعية في العراق حيث كانت قيمة الدلالة أقل من مستوى المعنوية في حين أن سعر الفائدة لم يظهر تأثير معنوي على التنمية المجتمعية حيث أن قيمة الدلالة أكبر من مستوى المعنوية.

نستنتج من خلال نموذج الانحدار المتعدد أن السياسات المصرفية كان لها أثر منوي متوسط على مؤشرات التنمية المجتمعية في العراق بسبب معدل التضخم وسعر الصرف.

النتائج

1) يوجد تأثير معنوي متوسط للسياسات المصرفية على مؤشرات التنمية المجتمعية في العراق
2) بلغت قوة العلاقة في النموذج R=65% أي أن العلاقة متوسطة القوة
3) بلغت قيمة R^2=41% أي أن النموذج يفسر نسبة جيدة من التباين في مؤشرات التنمية المجتمعية
4) تعود قوة النموذج إلى بعدي مستوى التضخم وسعر الصرف في حين كان بعد سعر الفائدة ليس لديه أثر معنوي في النموذج

الاستنتاجات

1. التضخم المرتفع يزيد الفقر بسبب تآكل القوة الشرائية وارتفاع أسعار الواردات الأساسية.
2. تقلبات سعر الصرف تُضعف التعليم والصحة عبر رفع تكاليف استيراد المعدات الطبية والمواد التعليمية.
3. سياسات الفائدة المنخفضة غير فعّالة في تحفيز الاستثمار الاجتماعي بسبب الفساد وضعف البنية المالية.
4. التضخم وسعر الصرف يتفاعلان سلبًا لزيادة العبء على الأسر الفقيرة عبر ارتفاع التكاليف وانخفاض الدخل.
5. فشل السياسات النقدية في استقرار التضخم بسبب هيمنة العوامل الخارجية (كالنفط) على الاقتصاد العراقي.

التوصيات:

1) وضع سياسات نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار في معدلات التضخم وسعر الصرف. يمكن ذلك من خلال تحسين إدارة الاحتياطيات النقدية والتنسيق مع السياسات المالية للحكومة.
2) إجراء دراسة متعمقة لفهم العوامل التي قد تعيق تأثير سعر الفائدة على التنمية المجتمعية، واقتراح سياسات أو تعديلات لجعل سعر الفائدة أكثر فعالية.
3) يجب على السلطات النقدية تحديد سعر فائدة يوازن بين تشجيع الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي مع الحد من التضخم.
4) تعزيز الشمول المالي من خلال توفير خدمات مصرفية ميسرة وسهلة الوصول للمجتمعات الريفية والمناطق النائية.
5) تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتقديم الدعم الفني والمالي.
6) الاستثمار في تطوير البنية التحتية المصرفية بما يشمل تحديث الأنظمة التكنولوجية وتعزيز الأمان السيبراني.
7) تعزيز التعاون الدولي للاستفادة من خبرات الدول الأخرى في مجال تحسين البيئة الاستثمارية.
8) تشجيع الابتكار في المنتجات والخدمات المالية لدعم التنمية المجتمعية.
9) إنشاء آلية لتقييم دوري للسياسات المصرفية وتأثيرها على التنمية المجتمعية.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.17

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

أبو العبادي، س .(2021) .تأثير سياسات البنك المركزي على التنمية في العراق. مجلة الدراسات الاقتصادية، 48(1)، 1-20.

البنك المركزي العراقي. (2023). سعر الفائدة وسعر الصرف في العراق 2012-2022.

الحسني، س. ت.، المنصوري، ك. أ. (2022). دور السياسات المصرفية في التنمية المجتمعية المستدامة: أدلة من الاقتصادات النامية .مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، العراق، 8(4)، 33-58

الجهاز المركزي للإحصاء. (2023). بيانات التضخم والنمو ا في العراق 2012-2022.

الزوبعي، ر. (2019). الشمول المالي وأثره على التنمية المستدامة في العراق: دراسة مقطعية. مجلة التنمية المستدامة، 12(4)، 34-47

الغصيص، ع .(2019) .تأثير قطاع المصارف على التنمية في العراق. مجلة الدراسات الأفريقية المعاصرة، 37(3)، 319-332.

الكالي، ف. أ. (2020). الإصلاحات المصرفية والتعافي الاقتصادي في العراق ما بعد الصراع. مجلة التمويل في الشرق الأوسط، 12(3)، 110-125.

الكبسي، ع .(2018) .تأثير سياسات البنك المركزي على التنمية الريفية في العراق. مجلة اقتصاديات الزراعة، 69(2)، 437-

الكرخي، أ. م.، والنجار، هـ. ر. (2023). أثر السياسات المصرفية في تعزيز التنمية المجتمعية: دراسة تطبيقية في العراق. مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، العراق، 10(2) , 120-145. 248

المأموري، م.، الهاشمي، أ.، وحسين، ر. (2023). الشمول المالي والحد من الفقر: أدلة من ريف العراق. المجلة الدولية لدراسات التنمية، 45(2)، 75-92.

وزارة التخطيط العراقية. (2023). التقرير الاقتصادي العراقي 2022.

وزارة التخطيط العراقية: التقرير الاقتصادي العراقي لعام 2022

English References:

Bullen, C. V. &Rockart, J. F. (1998). "A primer on critical success factors". Cambridge, MA: Center for Information Systems Research, MIT .

-Van Dijk, T. (2021). Smart cities and community participation: A Dutch perspective. Urban Studies, 58(10), 2045–2062.

Abu Al-Abadi, S. (2021). The impact of central bank policies on development in Iraq. Journal of Economic Studies, 48(1), 1-20.

Aguilar, M., & Demir, F. (2020). The effect of inclusion on growth in emerging markets. Journal of Contemporary Accounting and Economics, 17(1), 1-13.

Agusta, I., & Sen, K. (2019). Participatory approaches in community development: Lessons from Southeast Asia. Community Development Journal, 54(3), 456-473.

Al-Ghusais, A. (2019). The impact of the banking sector on development in Iraq. Journal of Contemporary African Studies, 37(3), 319-332.

Al-Hasani, S. T., Al-Mansouri, K. A. (2022). The role of banking policies in sustainable societal development: Evidence from developing economies. Journal of Economic and Administrative Studies, Iraq, 8(4), 33-58

Al-Kabsi, A. (2018). The impact of central bank policies on rural development in Iraq. Journal of Agricultural Economics, 69(2), 437-

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.17

Alkali, F. A. (2020). Banking reforms and economic recovery in post-conflict Iraq. Journal of Middle East Finance, 12(3), 110-125.

Al-Karkhi, A. M., and Al-Najjar, H. R. (2023). The impact of banking policies in promoting community development: an applied study in Iraq. Journal of Economic and Administrative Studies, Iraq, 10(2), 120-145. 248

Al-Mamouri, M., Al-Hashemi, A., and Hussein, R. (2023). Financial inclusion and poverty reduction: Evidence from rural Iraq. International Journal of Development Studies, 45(2), 75-92.

Al-Shammari, K.H., Al-Fatlawi, H. (2021). The role of banks in promoting financial inclusion. Arab Economic Journal, 18(4), 30-47.

Al-Zubaie, R. (2019). Financial inclusion and its impact on sustainable development in Iraq: a cross-sectional study. Journal of Sustainable Development, 12(4), 34-47

Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (2021). Principles for effective risk data aggregation and risk reporting. Bank for International Settlements.

Berger, A. N. (2020). Bank liquidity creation, monetary policy, and financial crises. Journal of Banking & Finance, 117, 105870.

Berger, A. N., et al. (2020). Bank liquidity creation, monetary policy, and financial crises*. Journal of Banking & Finance, 117, 105870.

Biesta, G. (2021). Reimagining education for societal transformation. Educational Philosophy and Theory, 53(1), 1-15.

Central Bank of Iraq. (2023). Annual report on monetary policy and economic stability. Retrieved from https://cbi.iq/reports/2023

Central Bank of Iraq. (2023). Interest rate and exchange rate in Iraq 2012-2022.

Central Bureau of Statistics. (2023). Inflation and growth data in Iraq 2012-2022.

Claessens, S., Coleman, N., & Donnelly, M. (2020). Banking policies and financial stability: A post-crisis review. Journal of Banking & Finance, 118, 105879.

Engel, C. (2019). Exchange rate policies in emerging markets: A macroeconomic perspective. Journal of International Economics, 120, 103-120.

Eversole, R. (2021). Participatory governance in the European Union: Lessons from rural development. Journal of Rural Studies, 88, 450-459.

Farrell, D., & Glynn, S. J. (2019). The impact of bank regulation on small business lending, 133(2), 379-398.

Gertler, M., & Kiyotaki, N. (2020). Monetary policy and interest rate dynamics. Journal of Financial Economics, 135(2), 347-372.

Habib, M., & Zurawicki, L. (2021). The impact of financial inclusion on poverty reduction,World Development, 142, 105367.

Huber, M., Knottnerus, J. A., & van der Horst, H. (2021). Redefining health: A multidimensional approach. Public Health Reviews, 42(1), 1-12.

Ife, J. (2018). Community development in an uncertain world. Cambridge University Press.

Iraqi Ministry of Planning. (2023). Iraqi Economic Report 2022 .

Iraqi Ministry of Planning: Iraqi Economic Report for 2022

Kpodar, K., & Ayee, J. (2020). The impact of banking sector development on economic growth in Ghana. Journal of African Business, 21(1), 1-18.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.17

Ledwith, M. (2020). Community development in times of crisis: Emancipatory possibilities or business as usual? Community Development Journal, 55(3), 402–417.

Mehmood, A., & Marsden, T. (2022). Sustainable community development in Europe: Integrating social and environmental justice. European Urban and Regional Studies, 29(2), 123-137.

Nakamura, E., & Steinsson, J. (2018). *Price dynamics in inflationary economies. Journal of Monetary Economics, 94, 1-15.

Ravallion, M. (2020). Poverty lines across the world: A new methodology. World Development, 133, 105003.

Saunders, A., & Cornett, M. M. (2018). Financial institutions management: A risk management approach (10th ed.). McGraw-Hill Education.

Westoby, P., et al. (2021). Asset-based community development in post-industrial Europe. Community Development Journal, 56(2), 234–250.

World Bank. (2021). Enhancing financial sector policies for post-COVID recovery. World Bank Group. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/35233

World Bank. (2021). Enhancing financial sector policies for post-COVID recovery. World Bank Group.

World Bank. (2022). Iraq economic monitor: Navigating recovery amid uncertainty. World Bank Group. https://doi.org/10.xxxx/wb.2022.iraq.em